

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



ورقة بحثية

الهندسة المجتمعية وأثرها في بناء الدولة

د. طورهان المفتي



إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

إنَّ جميع الكائنات الحية ومن ضمنها المجتمعات البشرية تزخر باحتوائها على حالة من التغير والاختلاف بين أفرادها وجماعاتها؛ إلا أنَّ تغيّراتها تكون من حيث اللغة أو الدين أو المذهب أو القومية أو العادات والتقاليد أو حتى من حيث نمط الحياة وطريقة التفكير والتعامل مع البيئة المحيطة.

هذا التغير بحد ذاته ليس حالة طارئة على المجتمعات؛ بل هو النتيجة الطبيعية للتطور البشري، حيث لا يوجد مجتمع إنساني أو بشري ذو صبغة واحدة متطابقة منذ الأزل وإلى الآن، وسبب ذلك يعود إلى الامتزاج الطبيعي الناتج عن الهجرة والتجارة المتبادلة والحروب والمصاهرة والتوسع السياسي والتداخل الحضاري؛ لذا فإنَّ وجود جماعات مختلفة داخل المجتمع الواحد لا يعني بالضرورة وجود صراع بينها، كما أنَّ الاختلاف العددي أو الديني أو القومي لا يعني أنَّ فئة معينة يجب أن تكون مُهمَّشة أو أقل مشاركة من غيرها بسبب القلة العددية.

لا يُنتج التغير المجتمعي ظروف احتقان أو صراع داخلي؛ بل يمكن أن يكون مصدر قوة للمجتمع من خلال الإدارة المثلى لهذا التغير أو هندسة التغير، ويمكن في الوقت ذاته أن يتحول إلى مصدر ضعف إذا استُخدم سياسياً لتقسيم المجتمع أو احتكار السلطة أو توزيع الحقوق على أساس الانتماء ضمن أسس الفوقية والطبقية الفئوية.

لما ذكر آنفاً، ظهرت الحاجة إلى مفهوم الهندسة المجتمعية أو الهندسة الاجتماعية Social Engineering، بمثابة مجموعة من الأفكار والأساليب التي تهدف إلى فهم المجتمع ومكوناته وسلوك أفرادها، ثم التأثير في العلاقات القائمة بينهم أو إعادة تنظيمها بما يخدم أهدافاً اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية محددة ليكون في الناتج استقراراً أمثل لغرض العيش والتفاعل ضمن جغرافية محددة (الوطن).

الهندسة المجتمعية

الهندسة المجتمعية ليست مفهوماً حديثاً كلياً، فقد وردت استخداماتها منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتطورت بعد ذلك بصورة كبيرة مع تطور علوم الاجتماع والنفس والاقتصاد والسياسة والإدارة، كما تم تطويع المصطلح في اتجاهات مختلفة، مثل الإصلاحات المجتمعية وتطويرها، واستخدامها في المنظومات السياسية للتأثير في المجتمع وإعادة تشكيله وفق رؤية السلطة.

بالتالي فإنَّ الهندسة المجتمعية تستهدف أسمى أسس التعايش السليم؛ لكن قد تستخدم لغايات سلبية أيضاً وحسب طبيعة الهدف وغاية العاملين عليها مثل التطهير العرقي وإلغاء قوميات وطوائف ضمن مجتمعات معينة لغرض إضفاء الصبغة الواحدة على مجتمع متغاير أساساً.

عندما يكون المجتمع متنوعاً قومياً أو دينياً أو مذهبياً أو لغوياً، فإنَّ مهمة القائمين على الأمر والآباء المؤسسين لا ينبغي أن تكون إزالة هذا التباين، لأنَّ هذا الأمر شبه مستحيل وإنما إدارة هذا التباين بطريقة تمنع تحوله إلى صراع؛ ذلك أنَّ المجتمع المتنوع أو المختلف يحتاج إلى :

1. الاعتراف بالتنوع.

2. ضمان المساواة بين أفرادهِ.

3. إيجاد أرضية مشتركة متمثلة بالهوية الوطنية السامية على بقية المسميات الفرعية من دون أن تلغيها أو تقلل من شأنها.

وفي هذه الجزئية تظهر أهمية الهندسة المجتمعية؛ لأنها لا تعمل على إلغاء

المكونات، وإثماً تعمل على هندسة العلاقة بينها، فليس المطلوب أن يصبح الجميع متشابهين، وإثماً المطلوب أن يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات.

وليس المطلوب أن يتخلى الإنسان عن قوميته أو دينه أو مذهبه أو لغته، وإثماً أن تكون هذه الهويات جزءاً من شخصيته الاجتماعية، وليست بديلاً عن هويته الوطنية.

واقع المجتمع العراقي

العراق من أكثر المجتمعات التي يمكن أن تنطبق عليها هذه المفاهيم؛ وذلك بسبب التراكم التاريخي الكبير الذي مر به المجتمع العراقي.

فالعراق يحتوي على تنوع قومي وإثني وديني ومذهبي ولغوي واجتماعي كبير، ويضم العرب والكردي والتركمان والسريان والصابئة والأرمن والأيزيدية وغيرهم، كما يضم المسلمين بمذاهبهم المختلفة، والمسيحيين بمختلف مدارسهم وتوجهاتهم والأيزيديين والصابئة المندائيين وغيرهم من أبناء المجتمع العراقي.

كما أنَّ المجتمع العراقي يحتوي على تنوع مناطقي وعشائري ومدني وريفي، وهذا التداخل أنتج مجتمعاً شديداً التعقيد من الناحية الاجتماعية، حيث إنَّ كل تنوع يكون فيه تنوع آخر مما يزيد من أعداد التنوع والتغاير وأيضاً يزيد من التعارف والارتباط مثل شبكة العنكبوت، ولتقريب الحالة من الممكن دراسة مثال قومي ومثال جغرافي:

1. المثل القومي: العرب في العراق، كقومية هم عرب وكدين فيهم المسلم والمسيحي والبهائي واليهودي وكمذهب إسلامي فيه الشيعي والسني، فالشيعي العربي يرتبط مع الشيعي التركماني والكردي وهو أساساً مرتبط بالعرب وكذلك المسيحي العربي مرتبط دينياً بالمسيحي الكوردي والتركماني والسرياني والأرمني وكذلك هو عربي في الأساس.

2. **المثال الجغرافي:** محافظة كركوك، فيها التركمان والكورد والعرب والسريان والصابئة.. الخ، ومن العرب فيها المسلم من الشيعة والسنة وفيها الطوائف المسيحية المختلفة وهناك مكونات أخرى كثيرة وكل هذه المكونات مرتبطة ضمن مصفوفة عددية عمودية وأفقية ضمن جغرافية المحافظة.

بالعودة إلى التغير المجتمعي، فإنه لم يكن في جميع مراحل التاريخ العراقي سبباً للصراع؛ بل بالعكس كان من أهم أوتار استمرار العراق وبقائه وديمومته أمام مختلف التحديات، إذن المشكلة ليست في وجود التغير؛ وإنما المشكلة في الطريقة التي تتم فيها إدارة التغير.

بعد عام 2003 أصبح استخدام كلمة المكونات واسعاً في الخطاب السياسي؛ لأنّ الدستور العراقي لا سيما بعد إقرار الدستور العراقي الدائم في سنة 2005 قد ورد في الكثير من مواده مصطلح المكونات، وأصبح المصطلح يستخدم للإشارة إلى القوميات والأديان والمذاهب المختلفة الموجودة في المجتمع العراقي.

وهذا الاستخدام يُعدُّ إيجابياً عندما يكون الهدف منه الاعتراف بالتنوع وحماية الحقوق، لكن المشكلة تظهر عندما تتحول كلمة (المكون) من تعريف اجتماعي وثقافي إلى تعريف سياسي مغلق، بحيث يصبح المواطن سجيناً ضمن المكون وممثلاً لمكونه قبل أن يكون ممثلاً للعراق.

هذا التعريف السياسي يؤدي إلى أن يتحول التنوع الاجتماعي إلى انقسام سياسي ذي أهداف ورؤى فئوية ضمن جغرافية متداخلة مما يخلق الصراع، فالمكون والمكونات في أصله حالة اجتماعية، لكنه يصبح مشكلة عندما يتحول إلى مؤسسة سياسية مغلقة تحدد للمواطن من يمثله، ومن يصوت له، ومن يجب أن يعمل معه، ومن هو معه ومن هو ضده.

إعادة هندسة المجتمع العراقي

العراق لا يحتاج إلى هندسة مكوناته، لأن مكونات العراق موجودة تاريخياً ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعادة تشكيلها بقرار سياسي أو ضغط فتوي، فقد فشلت في ذلك مشاريع سياسية كثيرة استخدم فيها الترغيب والترهيب والقتل والتغيب وخاصة إبان النظام السابق ولم تأتِ أكلها ؛ لكن ما نحتاجه فعلياً في البلاد هي (هندسة العلاقة بين هذه المكونات)، هذا يتطلب العمل على (إدارة المكونات) و من ثم الانتقال إلى مفهوم (إدارة المواطنة).

فالدولة لا ينبغي لها أن تنظر إلى المواطن أولاً بوصفه عربياً أو كردياً أو تركمانياً، ولا سنياً أو شيعياً أو مسيحياً أو إيزيدياً أو صابئياً، وإنما بوصفه مواطناً عراقياً له حقوق وعليه واجبات (أي تأسيس دولة مواطنة وليست دولة حكومة أو دولة فتوية)، ومن ثم تأتي خصوصياته باعتباره جزءاً من شخصيته وكيونته، وهذا لا يعني إلغاء المكونات؛ بل يعني وضعها في الإطار الطبيعي لها وتحويل المكونات من إدارة الصراع إلى استثمار التنوع، من خلال مجموعة من أدوات الهندسة المجتمعية التي تشمل:

1. التعليم والإعلام

من خلال تعليم الطفل العراقي بأن تاريخ وحضارة العراق هو لكل العراقيين وأن هذا التاريخ في العراق هو نتيجة تعاون جميع مكونات العراق منذ وجود العراق وأن التاريخ جزء من الذاكرة الوطنية ويجب أن ينحت في عقل الطفل العراقي وهذا دور التربية والتعليم والإعلام.

فالحضارة السومرية والبابلية والآشورية، والتاريخ الإسلامي، وآل بيت النبوة والحضارة العباسية، والمدن المقدسة، وعلوم بغداد، وتاريخ الموصل والبصرة وأربيل

وكركوك والنجف وكربلاء وسامراء وبابل وغيرها، يجب أن ينظر إليها باعتبارها أجزاء من الذاكرة العراقية المشتركة.

2. سن قوانين مجتمعية

لا يمكن بناء هوية وطنية بمجرد الخطب والنوايا؛ وإنما من خلال ضوابط تشريعية تحمي العراق من طغيان مسميات أخرى عليه وتركز على الذاكرة الوطنية والحاضر والمستقبل العراقي.

فإذا شعر المواطن أن فرصته في الوظيفة أو التعليم أو الاستثمار أو الحصول على الخدمة مرتبطة بانتمائه، فسوف يبحث عن حماية خارج إطار الدولة كأن يكون السند الفئوي أو الطائفي وغيره، ومن خلال القوانين المجتمعية فإنَّ المواطن سوف يؤمن بحماية القانون له وأنَّ الكفاءة هي معيار التقدم، فإنَّ علاقته بالدولة ستصبح أقوى، ويمكننا أنْ نقول إنَّ العراق وبلاستناد إلى الدستور وسن قوانين مجتمعية فإنه سوف يقوم بإنتاج (عقد اجتماعي جديد للعراق)

3. العدالة الاجتماعية

إنَّ العدالة الاجتماعية هي في الحقيقة مبدأ تكافؤ الفرض الذي أقره الدستور العراقي وهي ليست مجرد مسائل اقتصادية، وإنما هي أدوات مباشرة في بناء المجتمع. فالمواطن الذي يحصل على حقه من الدولة لا يحتاج إلى البحث عن بديل عنها.

4. الاندماج الاجتماعي

ولا نعني هنا الصّهر للمكونات وإنما إيجاد صيغ تداخل وتفاعل وتعاون أمثل بين المكونات وعدم التخلي عن خصوصية كل مكون وكيّنونته وهو مبدأ فخر واعتزاز له كمواطن، فالعراقي الكوردي لا يحتاج إلى التخلي عن كورديته حتى يكون عراقياً، والعراقي التركماني لا يحتاج إلى التخلي عن تركمانيته حتى يكون عراقياً، والمسيحي لا يحتاج إلى التخلي عن دينه حتى يكون عراقياً، والأيزيدي أو الصابئي أو أي مكوّن آخر لا يحتاج إلى إلغاء خصوصيته حتى يكون جزءاً من الدولة.

من خلال ما ورد أعلاه فإننا سوف نتجه إلى هندسة إدارة المكونات وإدامة مصلحة المواطن وبعدها إدارة المواطنة حيث تكون المصالح المشتركة أهم المرتكزات بين العراقيين، وعليه فإنّ بناء المواطنة يُعدُّ من أكبر المشاريع الوطنية، على سبيل المثال عندما يقتنع المواطن أنّ مصلحته الاقتصادية مرتبطة باستقرار العراق، وأنّ مستقبل أبنائه مرتبط بنجاح الدولة، سوف يصبح أكثر تمسكاً بالدولة من أي انتماء سياسي أو اجتماعي ضيق.

الخاتمة

المواطن الذي يلمس مع مرور الوقت المساواة في المواطنة، احترام التنوع، حماية الخصوصيات الثقافية والدينية والقومية، منع التمييز، تكافؤ الفرص، سيادة القانون، بناء ذاكرة عراقية مشتركة وتعزيز المصالح المشتركة بين المحافظات والمكونات، فإنه سوف يعمل على إعلاء الهوية الوطنية من دون إلغاء الهويات الفرعية، فالعراق لا يحتاج إلى مجتمع متشابه أو متطابق؛ وإنما يحتاج إلى مجتمع متماسك بمكوناته، والتماسك لا يعني إلغاء الاختلاف، وإنما يعني القدرة على إدارة الاختلاف وهندسته فالتنوع القومي والديني والمذهبي واللغوي ليس ضعفاً بحد ذاته؛ وإنما يصبح ضعفاً عندما يتحول إلى أدوات للصراع السياسي، والعراقي لا يحتاج إلى أن يتخلى عن تنوعه حتى يبني دولته، وإنما يحتاج إلى أن يحوّل هذا التنوع من مصدر للقلق إلى مصدر للقوة.

إنّ هندسة المجتمع العراقي الحقيقية ليست في تغيير مكوناته؛ وإنما في تغيير الطريقة التي تنظر بها هذه المكونات إلى بعضها وإلى الدولة وإلى المستقبل المشترك، والدولة القوية ليست الدولة التي تلغي الاختلاف، وإنما الدولة التي تجعل الاختلاف أمناً.

هوية البحث

- الباحث: د. طورهان المفتي - باحث واكاديمي، دكتوراه في الجيوكيمياء والتحسس النائي.
- الموضوع: الهندسة المجتمعية وأثرها في بناء الدولة
- تأريخ النشر: تشرين الأول - أكتوبر 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org